

اللباب في علل البناء والإعراب

أحدُهما أنَّ التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة فقولُهُ أجمع توكيد ل (هي) ولكِنَّه اضطر فصل بالخبر بين الموكِّد والموكَّـد كما في الصفة وقيل في (فرع) ضميرٌ والتوكيد له وهذا بعيد وأمَّـا قولُهُ (جديداً كلاًه) فهو مرفوعٌ على أنَّـه تأكيد للضمير في (جديد والوجه الثاني أنَّـ هذه الأبيات شاذةٌ فيها اضطرار فلا تُجعل أصلاً .
فصل .

وإنما لم ينصرف (جُمَعُ) لأنَّـ فيه العدل والتعريف فالعدلُ عن (جُمَعِ) لأنَّـ واحده (أجمع) و (جمعاء) فينبغي أن يكون على (جُمَعُ) مثل (حُمَر) ولكِنَّه فتحت ميمُّه وصيرك (حُمَر) وقال أبو عليٍّ هو معدول عن (جَمَاعِي) مثل صحراء وصحارى ولو كان عن جمع مثل حمر لما جاز فيه أجمعون وكان يؤكد به المذكـر والمؤنث كما يوصف بِـحُمَرِ المذكـر والمؤنث